

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٣٥

الخميس، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إشيكاني	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيرييس لوسي
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد كونيا بينتو كوليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد سون زشيانغ
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/1016)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



23-00698 (A)



رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/1016)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أديجي إييو، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائب الممثلة السامية للمكتب، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/1016، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد إييو.

السيد إييو (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإحاطتهم علما بتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وأقدم هذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، نظرا لعدم وجودها حاليا في المكتب.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالأعضاء غير الدائمين الجدد في المجلس - إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق واليابان. وتتطلع الممثلة السامية إلى العمل الوثيق معهم جميعا بشأن المسألة الهامة.

منذ نظر المجلس في هذه المسألة في المرة السابقة (انظر S/PV.9207)، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

أما الجهود التي يبذلها فريق تقييم إعلانات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وتوجيه الشكر لأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب عن أطيبي تمنياتي لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة والأمانة العامة بمناسبة العام الجديد.

وفي رئاستي لهذه الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في عام ٢٠٢٣، يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد - إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق واليابان. ونتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. وستشكل خبرتهم وحكمتهم مساعدة لا تقدر بثمن في اضطلاعنا بمسؤوليات المجلس.

كما أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند - على إسهاماتهم الهامة في عمل المجلس خلال فترة ولايتهم.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفارة روشيرا كامبوج، الممثلة الدائمة للهند، على عملها بصفقتها رئيسة للمجلس في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن بالغ التقدير للسفيرة كامبوج وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وقرارات هيئتي توجيه المنظمة والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد دعم الممثل السامي لنزاهة عمل المنظمة ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاله.

وفيما يتعلق بعمليات تفتيش مرافق برزة وجمرية التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، فقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية للمنظمة ستواصل التخطيط للجولة التالية من عمليات التفتيش، التي ستُجرى في عام ٢٠٢٣. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من إغلاق المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من الجدول ٢ في مرافق برزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. كما أنها لم تتلق بعد المعلومات المطلوبة من الجمهورية العربية السورية بشأن النقل غير المأذون به للأسطوانات المتعلقين بحادث الأسلحة الكيميائية في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، واللتين دمرتا في هجوم على مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وأدعو الجمهورية العربية السورية إلى أن تستجيب على وجه السرعة لجميع طلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالدعوة إلى اجتماع بالحضور الشخصي التي وجهها المدير العام للمنظمة إلى وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، أشير إلى أنه بينما كانت الأمانة الفنية لا تزال تنتظر رداً من سورية على أحدث نسخة من جدول الأعمال، المقدمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اقترحت الجمهورية العربية السورية عقد اجتماع تمهيدي في بيروت. ومنذ ذلك الحين، وكما أُبلغ أعضاء المجلس من قبل، استأنفت الأمانة الفنية للمنظمة الاتصال بين جهات التنسيق المسؤولة عن الأعمال التحضيرية للاجتماع بين المدير العام للمنظمة والوزير السوري، وردت الجمهورية العربية السورية. وفيما يتعلق بالاتفاق الثلاثي المبرم بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية، أفهم أن جميع الأطراف انتهت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ من التمديد لفترة ستة أشهر من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه.

والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية فلم تحرز أي تقدم منذ آخر جلسة للمجلس بشأن هذه المسألة. ومما يؤسف له أن جميع الجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنظيم الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تكلل بالنجاح بعد.

وكما أُبلغ أعضاء المجلس سابقاً، زودت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجمهورية العربية السورية بقائمة الإعلانات المتعلقة وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق التقييم منذ عام ٢٠١٩، بهدف مساعدة الجمهورية العربية السورية في حل القضايا المتعلقة العشرين الحالية غير المحسومة. بيد أنني أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد المعلومات المطلوبة من الجمهورية العربية السورية.

وبسبب هذه الحالة، ومتابعة للجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ ولايتها، أُبلغت الأمانة الفنية للمنظمة اللجنة الوطنية السورية باعترامها إرسال فريق مصغر للقيام بأنشطة محدودة داخل البلد في الجمهورية العربية السورية في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير. وما أفهمه هو أن الجمهورية العربية السورية رحبت باعترام الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إرسال فريق مصغر وطلبت معلومات تكميلية من أجل اتخاذ الترتيبات اللازمة.

إن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضروري لإنهاء جميع المسائل المتعلقة. وكما تم التأكيد عليه مرات عديدة من قبل، وبسبب الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان المقدم من الجمهورية العربية السورية دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ملتزمة التزاماً كاملاً بضمان تنفيذ الجمهورية العربية السورية الكامل لجميع متطلبات إعلانها ومساعدة سورية على

من العار أن نبدأ عام العمل الجديد باجتماع آخر حول مسألة الأسلحة الكيميائية السورية، وهي مسألة سئنا من افتقارها الكامل إلى القيمة المضافة. وعلى غرار أعضاء المجلس الآخرين، قلنا مرارا إنه من غير المجدي أن يناقش مجلس الأمن هذا الموضوع كل شهر لمجرد التسجيل لإرضاء الخطط السياسية المحلية لعدد من البلدان الغربية. فهو يقلل من قيمة مناقشة المجلس ويقوض سلطته. وبالنظر إلى أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو أرياس، يواصل اختلاق الأعداء لتجنب الحضور إلى مجلس الأمن لتقديم إحاطات، وإنجاز المهمة كل شهر بنسخ كربونية من التقارير السابقة، فإننا ندعو إلى إبداء الاحترام لوقت أعضاء المجلس وتحسين الجدول الزمني لهذه الجلسات بشكل نهائي. وحتى ذلك الحين، لا نرى أي جدوى من الدخول في مناقشات موضوعية بشأن هذه المسألة.

**السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل معهم. ويسر وفد بلدي أن يراهم معنا في المجلس. ونهنتكم، سيدي الرئيس. ولا يمكننا التفكير في يد أفضل وأكثر خبرة في الرئاسة من يد الوفد الياباني لقيادتنا ونحن نبدأ عامنا الجديد. وأود أيضا أن أشكر السيد إييو على إحاطته المفيدة والزخرة بالمعلومات. وأود أن أبدأ بالقول إننا نقدر أيضا الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوفير معلومات موثوقة ومفصلة عن تقدم سورية، أو عدمه، نحو القضاء التام والقابل للتحقق على برنامجها للأسلحة الكيميائية.

لقد قال زميلي الروسي إنه من العار أن نبدأ عامنا الجديد بهذه المناقشة. أنا لا أتفق معه. فمن المفجع، أن يكون من المناسب للأسف أن نبدأ مرة أخرى عاما جديدا في مجلس الأمن بالتصدي لاستخدام نظام الأسد المتكرر للأسلحة الكيميائية وعدم امتثاله لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

لقد كانت أخبارا إيجابية سماع أن فريق تقييم الإعلانات سيزور سورية قريبا. ونقدر تلك الأخبار. ومن الضروري السماح لفريق تقييم

وقد أبلغتني بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة بأنها لا تزال في طور دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا السياق، أفهم أن بعثة تقصي الحقائق قد أوفدت إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من ٦ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ لإجراء مقابلات مع شهود بشأن العديد من الحوادث قيد الاستعراض. ويواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية أيضا تحقيقاته في الحوادث التي قررت فيها بعثة تقصي الحقائق أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت أو من المرجح أنها استخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية مزيدا من التقارير في حينه.

وفيما يتعلق بالقرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها" (C-25/DEC.9)، المعتمد في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، أبلغت بأن الجمهورية العربية السورية، للأسف، لم تستكمل بعد أي من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من القرار EC-94/DEC.2. وستثار الأمانة على تواصلها مع الجمهورية العربية السورية بخصوص إكمال هذه التدابير، فضلا عن إبلاغ المجلس التنفيذي للمنظمة وفقا لولايتها.

إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول وعدم المساءلة عن هذا الاستخدام تهديد للسلام والأمن الدوليين وخطر علينا جميعا. ولذلك، لا بد من محاسبة كل من يجرؤ على استخدام الأسلحة الكيميائية. وإذ نبدأ العام الجديد، أعرب عن أمني الصادق في أن يتحد أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد إييو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نهنتكم،

سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونرحب أيضا بالأعضاء غير الدائمين الجدد الآخرين في المجلس - مالطة، وموزامبيق، وسويسرا، وإكوادور. ونتمنى لهم كل النجاح والعمل المثمر.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وتهنئة وفد اليابان على توليكم رئاسة مجلس الأمن. أرحب أيضا ترحيبا حارا باليابان وبجميع الأعضاء غير الدائمين الجدد الآخرين في المجلس، وهم إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق. ويتطلع الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس إلى العمل معهم عن كثب خلال فترة ولايتهم. ونشيد أيضا بالهند، رئيسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، وبأعضاء المجلس الآخرين المنتهية ولايتهم - أيرلندا والمكسيك والنرويج وكينيا - ونعتر بالعمل الذي قمنا به معا خلال العام الماضي. يشرفني أن أدلي بالبيان المشترك التالي باسم مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة المؤلفة من غابون وموزامبيق، وبلدي غانا.

ونشكر نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد أديجي إييو، على إحاطته، ونعرب عن تقديرنا لمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

ونرحب بالتقرير الشهري الـ ١١١ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/1016)، وكذلك بتقديم التقرير الـ ١٠٩ للجمهورية العربية السورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونلاحظ مع الأسف أنه، كما كان الحال في الأونة الأخيرة، لم يحدث أي تطور مهم بشأن هذه المسألة، التي ننتظر فيها شهريا. ولا يزال عدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل نهائي للمسائل مسألة تثير قلقنا. وبالنظر إلى التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية على السلم والأمن الدوليين، يجب على المجلس أن يعتمد نهجا عمليا للمساعدة في حل هذه المسألة، وفقا للقانون الدولي. وللقيام بذلك، يجب أن ندعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصورة بناءة في جهودها للتحقق من دقة واكتمال الإعلانات الصادرة عن السلطات الوطنية السورية.

وبينما نشيد بالجهود التي بذلتها السلطات الوطنية السورية، بما في ذلك تمديد الاتفاق الثلاثي لمدة ستة أشهر حتى ٣٠ حزيران/يونيه، ورد فعلها على اعترام الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إرسال فريق مخفض للقيام بأنشطة محدودة داخل البلد لمدة أسبوع هذا الشهر، فإننا نعتقد أنه يمكن عمل الكثير. ونشجع الجمهورية

الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية باستئناف عمله بصورة مجدبة، وذلك لأن العديد من الأسئلة المتعلقة بإعلان سورية لا تزال دون إجابة. والجدير بالذكر أن النظام لم يقدم بعد تفسيراً موثوقاً للكشف في عام ٢٠١٨ عن مادة كيميائية مقررّة في مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة. ولم يقدم نظام الأسد أيضا تفسيراً موثوقاً لتدمير أسطواناتي كلور كانتا مرتبطتين في هجوم بالأسلحة الكيميائية على دوما. ولم يقدم بعد الوثائق التي طلبها فريق تقييم الإعلانات مرارا وتكرارا منذ عام ٢٠١٩، التي من شأنها أن تلقي الضوء على برنامج الأسلحة الكيميائية للنظام بشكل عام.

وعلى الرغم من تأكيدات الاتحاد الروسي المتكررة في المجلس بأن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم يلق نظام الأسد، فإننا نلاحظ أن النظام قد أوقف في الواقع جدولته هذا الاجتماع منذ حزيران/يونيه ٢٠٢١. وقد اشتكى نظام الأسد وداعموه الروس من أن خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد تجاوزوا نطاق الولاية التي أنيطت بهم، وهو أمر خاطئ بشكل واضح. ولكن ماذا يمكن أن نتوقعه أيضا من روسيا، البلد الذي يحاول جاهدا إخفاء نمطه بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية والمعلومات المضللة؟

وليس من التطفل مطالبة النظام بالامتثال لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي انضم إليها عن طيب خاطر في عام ٢٠١٣ وانتهك أحد قيودها الأساسية بعد ذلك بوقت قصير. وقد خلصت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشكل مستقل إلى أن النظام استخدم الأسلحة الكيميائية في ثمانين مناسبات، وأن الجهود الدؤوبة التي بذلها فريق تقييم الإعلانات دفعت النظام إلى تعديل إعلانته ١٧ مرة. وهذا ليس بنمط السلوك الذي يولد الثقة في نظام الأسد.

وفي الختام، تدعو الولايات المتحدة النظام مرة أخرى إلى الامتثال لالتزاماته والكف فورا عن عرقلة أفرقة الخبراء التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى تتمكن من حل مسألة استخدام سورية للأسلحة الكيميائية بصورة نهائية.

السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما يعزز تصورنا بأن هناك عدم تناقض في تواتر هذه الاجتماعات. فعلى الرغم من أنه يجب على المجلس إيلاء اهتمام وثيق لإحراز التقدم في إزالة الأسلحة الكيميائية في سورية، فإن عقد جلسات شهرية في ظل قلة المستجدات في الميدان أو انعدامها لا يبدو مجدياً من حيث الوقت والموارد.

وترحب البرازيل بالجهود المبذولة لعقد اجتماع بين ممثلي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية في بيروت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. بيد أننا نأسف لعدم التمكن من عقد الاجتماع. وإذ نلاحظ استحالة إجراء جولات كاملة من المشاورات، فإننا نرحب بالجهود المبذولة لإرسال فريق مخفض للقيام بأنشطة محدودة داخل البلد في سوريا في وقت لاحق من هذا الشهر. وعلاوة على ذلك، نرحب بتمديد الاتفاق الثلاثي بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر.

وفي ظل عدم حدوث مستجدات مهمة مؤخراً بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية، أود مرة أخرى أن أؤكد مجدداً مواقفنا التقليدية من هذه المسألة. إن هذه الأسلحة تتنافى تماماً مع القانون الدولي الإنساني، وبالتالي يجب ألا يكون لها مكان في ممارسات عالم اليوم ومذاهبه. واستخدام هذه الأسلحة ينتهك الاتفاقات الدولية ويشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. ويجب معالجة الحوادث بشفافية وإخضاعها لتحقيقات شاملة ونزيهة وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الرسمية الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في عام ٢٠٢٣، وأول جلسة لمالطة بصفقتها عضواً منتخبا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء المجلس على ترحيبهم الحار وعموم الأعضاء على الثقة التي وضعوها فينا.

ونتطلع إلى المشاركة في عمل المجلس بطريقة منفتحة وبناءة والإسهام فيه بشكل مجد خلال العامين المقبلين. وأهنئ اليابان أيضاً على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. أخيراً، وليس

العربية السورية على رفع مستوى التعاون البناء مع الأمانة الفنية، تماشياً مع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية، من أجل المساعدة، في جملة أمور، على حل المسائل العالقة التالية: أولاً، تنظيم الجولة المقبلة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات؛ ثانياً، المسائل الـ ٢٠ المعلقة التي لا تزال قيد النظر منذ بعض الوقت؛ ثالثاً، مسألة الكشف عن مادة كيميائية من المواد الواردة في القسم باء (٤) من الجدول ٢ في مرافق برزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ ورابعاً، الإعلان الكامل عن جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها التي في حوزة البلد، بما في ذلك تلك غير المعدة لأغراض غير محظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونؤكد على أهمية الاجتماع الشخصي الرفيع المستوى المقترح بين مسؤولي الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إذ يمكن للحوار والمشاورات فيما بين الأطراف الرئيسية للجانبين أن تعزز الزخم اللازم وتسرع العملية نحو إيجاد حل نهائي للمسائل المعلقة. ونأمل أن يعجل الجانبان باتخاذ إجراءات للتخصير لعقد اجتماع مبكر.

وفي الختام، تعيد المجموعة التأكيد بشكل جماعي الدعوة إلى المشاركة المعززة والبناءة بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات الوطنية السورية، من أجل المعالجة العاجلة لجميع المسائل العالقة التي تعوق إحراز تقدم مُجدٍ في التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

السيد كونيا بينتو كويليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بأعضاء مجلس الأمن المنتخبين مؤخراً، وأن أهنئ اليابان على توليها الرئاسة هذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكر السيد أديجي إييو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. كما أود أن أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أحدث تقرير له (انظر S/2022/1016).

على غرار ما حدث في الأشهر السابقة، يبدو أنه لم يتغير شيء يذكر في الحالة في الميدان أو في العلاقة بين الجمهورية العربية

وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أن أؤكد لكم استعداد وفد بلدي للعمل معكم بشكل بناء. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد إييو على إحاطته.

يشكّل استخدام نظام الأسد بصورة متكررة للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين إهانة لأبسط قواعد المجتمع الدولي وينبغي أن يواجهه المجلس باتخاذ إجراءات حاسمة. إن إصرار سورية على عدم التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول. والإعلانات التي قدمتها ليست دقيقة ولا كاملة. وقد رفضت إصدار تأشيرة دخول إلى أحد أعضاء فريق تقييم الإعلانات، على الرغم من أن الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) تلزمها بقبول الموظفين الذين تعينهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فلنأمل أن تؤدي الزيارة المقبلة لفريق تقييم الإعلانات المصغر إلى إحداث تغيير في الحالة. وترفض سورية الرد على قائمة فريق تقييم الإعلانات التي تتضمن ٢٠ مسألة غير محسومة، وهو ما يثير حالة من عدم اليقين بشأن إزالة برنامجها للأسلحة الكيميائية. ونعرب عن عدم قبولنا وإدانتنا لذلك الأمر. فعدم تعاون سورية يعرقل عقد اجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين في سورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشجع المسؤولين عن الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع على عقده في أقرب وقت ممكن.

إن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية وحالة عدم اليقين المحيطة ببرنامج الأسلحة الكيميائية يبعثان على القلق العميق. ونتطلع إلى الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات وسورية لتسليط الضوء على تلك المسائل. وبالمثل، ننتظر نتائج الجولة التاسعة من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمرايا. وندعو سورية إلى التعاون على الفور وبصدق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشيد ببعثة تقصي الحقائق، التي تواصل أنشطتها لتحديد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وننتهي أيضا على مكتب فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يعمل على تحديد المسؤولين عن استخدام المواد الكيميائية أسلحة في سورية. ونتطلع إلى نشر تقاريرهم. وتكرر ألبانيا

آخرا، أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديديجي إييو، على الإحاطة التي قدمها من فوره.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز التقدم في هذا الملف على وجه التحديد. وتعلق مالطة أهمية كبيرة على تحقيق عالمية معيار حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يستند إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فلا يمكن أن يكون هناك أي مبرر أبدا لاستخدام تلك الأسلحة البغيضة. وندعو سورية إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحل جميع الاستفسارات غير المحسومة المتعلقة بإعلانها الأولي. ويجب على الجمهورية العربية السورية أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويشمل ذلك تسوية جميع المسائل المتعلقة بإعلانها الأولي. وإذ نشير إلى قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي اتخذته المجلس بالإجماع، يؤسفنا أن نلاحظ أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد قائمة بالإعلانات المعلقة وغيرها من الوثائق التي ما فتئ فريق تقييم الإعلانات يطلبها منذ عام ٢٠١٩، فضلا عن أن الإعلان المقدم غير دقيق وغير مكتمل. ونحث سورية أيضا على الاتفاق على خطة عمل والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى يمكن عقد اجتماع بين المدير العام للمنظمة ووزير الخارجية السوري.

وتعرب مالطة عن دعمها الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. ونود أيضا أن نؤكد دعمنا لعمل بعثة تقصي الحقائق ومهمتها المتمثلة في تحديد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونتطلع إلى نشر تقارير إضافية عن ذلك العمل، بما في ذلك من جانب فريق التحقيق وتحديد الهوية. وعلينا جميعا أن نسعى جاهدين للتمسك بالحظر الدولي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا يزال عدم إحراز تقدم في هذا الشأن، كما أفادت الأمانة الفنية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يشكّل مصدر قلق بالغ. وندعو سورية إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم الضمانات اللازمة بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أرحب على نحو حار بالأعضاء الخمسة المنتخبين مؤخرا في مجلس الأمن

والحوار بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية. وندعو الأطراف إلى أن تعمل بروح قائمة على المبادئ التي أنشئت عليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بطابعها الفني، ومنها مبدأ التوافق وعدم التسييس. ونرحب في هذا السياق بالاتفاق على إرسال فريق مصغر لإجراء أنشطة محدودة في سورية في الشهر الجاري، ونأمل أن تُعقد المشاورات الثنائية في أقرب فرصة ممكنة.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على أهمية إحراز تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية، وفي كافة الملفات المتعلقة بحل الأزمة السورية.

**السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي اليابان رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير وأتمنى لكم كل التوفيق. وأتوجه بالشكر إلى نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديديجي إيبو، على الإحاطة التي قدمها.

تتابع إكوادور عن كثب جلسات مجلس الأمن بشأن حالة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ونقدر العمل الذي تضطلع به الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقديم معلومات شاملة وموثوقة ومستقلة عن الإزالة الكاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية في البلد على نحو قابل للتحقق منه.

وتأسف إكوادور لعدم إحراز تقدم، على الرغم من الجهود التي بذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في توضيح جميع المسائل المعلقة بشأن الإعلانات السورية. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يُسمح للفريق بالعودة لاستئناف عمله. فمن غير المقبول أنه، بعد مرور تسع سنوات على انضمام سورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، لا يزال من غير الممكن اعتبار إعلانها الوطني دقيقاً وكاملاً. وندعو السلطات السورية إلى أن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وأن تتعاون تعاوناً

تأكيد دعمها الكامل للعمل الموضوعي والمحايد والمهني الذي تضطلع به أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرحب بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته الخامسة والعشرين بتعليق حقوق وامتيازات التصويت للنظام السوري بسبب عدم امتثاله للاتفاقية.

ويشكّل استخدام النظام في سورية للأسلحة الكيميائية عمل مروع ينبغي أن يدفع المجتمع الدولي إلى توحيد جهوده لمكافحة هذه الأسلحة وكفالة محاسبة المسؤولين عن استخدامها. وستواصل ألبانيا تقديم دعمها النشط سعياً لتحقيق الهدف الأساسي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٢٣، وهو التدمير التام لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة وإيجاد عالم خال منها.

**السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة):** أنتهز الفرصة لأرحب بزملائنا الجدد في المجلس، إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق واليابان. ونتمنى لكم، سيدي الرئيس، التوفيق خلال رئاستكم للمجلس هذا الشهر. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى السيد أديديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على الإحاطة التي قدمها.

في مثل هذا الشهر من عام ١٩٩٣، قام الأمين العام بفتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في باريس. وقامت ١٣٠ دولة بتوقيعها آنذاك، مما يدل على وجود إجماع واسع في المجتمع الدولي ويجعل هذه الاتفاقية واحدة من أهم الإنجازات التاريخية في مجال نزع السلاح. أما اليوم، فإن الملف الكيميائي السوري لا يزال، للأسف، من أكثر الملفات المسيسة في هذا المجلس، وهو ما لاحظناه خلال النصف الأول من عضويتنا في مجلس الأمن. وأود أن أعيد التأكيد على موقف دولة الإمارات الثابت والمتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، تحت أي ظرف من الظروف من قبل أي كان وفي أي مكان، حيث يشكّل استخدامها انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

ويتطلب إحداث تقدم ملموس في هذا الملف الانخراط في حوار بناء. ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة الإمارات على أهمية التواصل

الدعامة الهامة لأمننا الجماعي. إن الاتفاقية - التي صدقت عليها جميع الدول تقريبا، بما فيها سورية في عام ٢٠١٣ - توفر حماية شاملة ضد التهديدات والآثار المدمرة للأسلحة الكيميائية. غير أن التزاماتها انتهكت مرارا وتكرارا، على مدى العقد الماضي، لا سيما في سورية. وندعو سورية إلى الامتثال لالتزاماتها كدولة طرف وبموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

ويتمثل أحد هذه الالتزامات في تعاون سورية الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتؤدي أنشطة الرصد التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دورا رئيسيا في تحقيق الهدف المشترك للدول - وهو الاستبعاد التام لإمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. وتحققا لتلك الغاية، يجب أن تكون بعثات تقصي الحقائق وأفرقة التحقيق وتحديد الهوية التابعة للمنظمة قادرة على العمل في الميدان. فعملها أساسي، ونزاهتها ومهنتها لا شك فيهما. وتود سويسرا أن تؤكد ثقتها الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعمها لجميع بعثاتها.

ولم يتمكن خبراء فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من دخول سورية، منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١. وهذا مصدر قلق كبير لنا. فندعو سورية إلى السماح للفريق بالوصول من دون عوائق إلى أراضيها حتى يتمكن من إجراء التحقيقات وعمليات التحقق اللازمة. فما زلنا غير متأكدين من أن مخزونات الأسلحة الكيميائية قد أزيلت تماما. وتوجد حاليا ٢٠ مسألة معلقة في هذا الصدد، ولم تحل سوى أربع مسائل في غضون ١٠ سنوات تقريبا. فيجب إزالة جميع تلك العقبات من دون تأخير بغية التحقق من إعلان سورية الأولي.

لقد اتخذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بالإجماع. ومن خلاله، التزم مجلس الأمن التزاما واضحا بضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وعلى مدى ١٠ سنوات تقريبا، ظلت جلسات المجلس المنتظمة تذكرنا بمسألة محورية - منع استحداث هذه الأسلحة وإنتاجها وتكديسها واستخدامها ونقلها وضمان تدميرها. ويجب تقديم

كاملا وبحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية والتحقيقية على حد سواء.

وتدعم إكوادور الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية، التي تضطلع بعملها بطريقة مهنية على الرغم من العقبات التي لا حصر لها، مع تقيدها بالمعايير الدولية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحوادث التي تنطوي على أسلحة كيميائية يجب أن تعالج بطريقة شفافة وأن تخضع لتحقيقات شاملة ونزيهة وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتعرب إكوادور عن تضامنها مع جميع ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. وندين بشدة استخدام هذه الأسلحة من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وتتمثل إحدى أولويات إكوادور أثناء عضويتها للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ على وجه التحديد في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فذلك، بالإضافة إلى التزاماتنا التاريخية بنزع السلاح سيوجه كذلك، إسهامنا في هذه الهيئة.

وأخيرا، بما أن هذه أول مداخلة لي في مجلس الأمن، أود أن أشيد بعمل الأعضاء المنتخبين الذين أتموا فترة عضويتهم - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلت بالفرنسية): بادئ ذي بدء أرجو لكم، السيد الرئيس، كل التوفيق في رئاستكم. كما أعرب عن امتناني لجميع أعضاء مجلس الأمن على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهوها إلى سويسرا والدول الأخرى القادمة حديثا إلى المجلس. ونتطلع إلى العمل معها ونرجو لها كل النجاح.

وأشكر السيد إيبو، نائب الممثل السامي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على إحاطته المفصلة.

وإذ نبدأ فترة عضويتنا في مجلس الأمن، تود سويسرا أن تؤكد التزامها الثابت باحترام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسنعمل، طوال فترة وجودنا في المجلس، على دعم هذه

بين الحكومة السورية والأمانة الفنية من أجل المضي قدماً بالأعمال التحضيرية للاجتماع. كما ندعو الأمانة الفنية إلى النظر بشكل كامل في الحقائق التي يواجهها البلد المعني وتيسير مشاركته في الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التقنية. ويجب على الأمانة الفنية أن تأخذ في اعتبارها الكامل المعلومات التي قدمتها الحكومة السورية في وقت سابق بشأن المنظمات الإرهابية التي تمتلك أسلحة كيميائية وتستخدمها.

وأخيراً، تكرر الصين دعوتها إلى أن يقلل المجلس من تواتر المداولات بشأن المسألة السورية أو أن ينظر في الجمع بين مسارات الملف المختلفة. فمن شأن ذلك أن يمكننا من اعتماد نهج كلي إزاء المسألة السورية وزيادة كفاءة عمل المجلس.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** بادئ ذي بدء، أود أن أهنيء اليابان على توليها مهام رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأود أيضاً أن أرحب بجميع الأعضاء غير الدائمين الجدد الموجودين على هذه الطاولة اليوم لأول مرة. وأشكر السيد إييو على إحاطته.

كما يعلم الجميع، نحن في هذه القاعة مرة أخرى لأن النظام السوري استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. وقد أثبتت التحقيقات المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك في ثماني مناسبات. وأذكر بأن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) اتخذ بالإجماع، وأن حقيقة الهجوم المميت على الغوطة في آب/أغسطس ٢٠١٣ لم يطعن في صحتها أحد من قبل.

إن عدم إحراز تقدم منذ ذلك الحين أمر محبط، لكن المسؤولية عن ذلك تقع حصراً على عاتق النظام السوري. فالنظام هو الذي يرفض التعاون بعناد وبسوء نية واضح. والنظام هو الذي اختار عرقلة الاجتماع الثنائي المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر مع الأمانة الفنية بوضع شروط كان يعلم أنه من المستحيل الوفاء بها.

وفي مواجهة ذلك، تبدل الأمانة الفنية جهوداً لدعوة لتنفيذ ولايتها. وفي محاولة أخرى لإحراز التقدم بشأن الإعلان الأولي، أبلغت منظمة

من يستخدمون هذه الأسلحة إلى العدالة؛ فإفلاتهم من العقاب أمر غير مقبول. ولا يزال ذلك المبدأ يكتسي أهمية حاسمة اليوم.

وستواصل سويسرا اتخاذ أقوى موقف ممكن ضد استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. فأمننا الجماعي ومصداقية صكوك هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار التي تضمن ذلك يعتمدان عليه.

وبالنظر إلى الصور المرعبة لآثار الأسلحة الكيميائية، لا يسعنا إلا أن نقول "لن يتكرر ذلك مطلقاً".

**السيد صن تشي تشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أهنيء اليابان، بادئ ذي بدء، على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب بإكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق واليابان في مجلس الأمن بوصفها دولاً أعضاء غير دائمة جديدة. ونتطلع إلى مزيد من التنسيق والتعاون معها ومع أعضاء المجلس الآخرين بغية تعزيز الوحدة بين أعضاء المجلس والتنفيذ الفعال لولاية المجلس في العام الجديد.

وأشكر السيد أديديجي إييو، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. كما نأسف لعدم قبول المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الدعوة لتقديم إحاطة للمجلس.

وما فتئت الصين تعارض باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي بلد أو منظمة أو فرد، تحت أي ظرف من الظروف ولأي غرض كان. إننا نتطلع إلى عالم خال من جميع الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن. ولا بديل عن الحوار والتفاوض لحل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. ويجب على الحكومة السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعزيز التعاون والتواصل فيما بينهما والتحرك في نفس الاتجاه من أجل تسوية أي مسائل عالقة على وجه السرعة. ونرحب، في ذلك الصدد، بالتمديد الناجح للاتفاق الثلاثي بين الحكومة السورية والأمانة الفنية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

وفيما يتعلق بالاجتماع بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري، تحث الصين على زيادة التنسيق

من الهجمات. وقد أكدت تحقيقات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتحقيقات المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الكلور والساارين، في ثماني مناسبات على الأقل.

وكانت هذه الهجمات هجمات مروعة نفذها النظام السوري بهدف إلى إلحاق إصابات جماعية بشعبه والتسبب في معاناته الشديدة. ومنذ ذلك الحين، بذلت سورية كل ما في وسعها لإنكار وصرف الانتباه عن جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل العديد من الثغرات والإغفالات الخطيرة في إعلانها عن الأسلحة الكيميائية.

وكما سمعنا، لا تزال سورية تظهر اليوم ازديادها لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ومن المحزن أنه على مدى السنوات التسع الماضية، ظلت المساءلة والعمل الفعال لدعم القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) معرقلتين باستمرار في مجلس الأمن. كانت هناك أيضا حملة تضليل لا هوادة فيها تهدف إلى تقويض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحماية النظام السوري من المساءلة عن جرائمه.

ولم يفت الأوان بعد لتغيير ذلك. ونرحب بمبادرة الأمانة الفنية الأخيرة لإرسال فريق مصغّر إلى سورية هذا الشهر. وهذه فرصة للنظام السوري للبدء أخيرا في الامتثال لالتزاماته. فالمسؤولية تقع على عاتقه.

**إننا نقترح من مرور ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).** وبوصفنا أعضاء في المجلس، يجب أن نصر على تنفيذها كاملا. وهذا يعني التدمير الكامل لمخزون سورية من الأسلحة الكيميائية والمساءلة عن استخدام مثل هذه الأسلحة. وكما قال السيد إييو اليوم، فإن غياب المساءلة يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وخطرا علينا جميعا. وبوصفنا المجلس، لا يمكننا أن نغض الطرف؛ ويجب علينا نحن أيضا أن نتحمل مسؤولياتنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

حظر الأسلحة الكيميائية سورية بنيتها إرسال فريق صغير إلى الميدان في المستقبل القريب. وندعو سورية إلى تسهيل نشر هذا الفريق والتعاون في نهاية المطاف.

ومن الملح أن تكشف سورية عن مخزونات من الأسلحة الكيميائية، التي لم يتم تدميرها جميعا. لقد حان الوقت لكي تمثل سورية لالتزاماتها الدولية، وهي الطريقة الوحيدة لاستعادة حقوقها وامتيازاتها. وستواصل فرنسا إيلاء اهتمام شديد لاستنتاجات التقارير المقبلة لفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن الهجمات التي وقعت في دوما ومرع. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمركبي جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية. وتشكل مكافحة الإفلات من العقاب أولوية بالنسبة لفرنسا وأساسا لفعالية نظام الحظر ومصادقته. وسنواصل حشد الجهود لتحقيق هذه الغاية.

**السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، تنضم المملكة المتحدة إلى الآخرين في الترحيب بكم في مجلس الأمن ونؤكد لكم دعمنا الكامل خلال الرئاسة اليابانية للمجلس. ونود أيضا أن نرحب ترحيبا حارا بزملائنا من إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق.

وأود أن أشكر السيد إييو على إحاطته والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الشهري (S/2022/1016، المرفق).

لقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية ضمان التمسك بها.

إننا جميعا نعرف الحقائق. فقبل بدء النزاع في عام ٢٠١١، كان لدى سورية برنامج واسع النطاق للأسلحة الكيميائية. وفي عام ٢٠١٣، وبعد هجمات متعددة بالأسلحة الكيميائية، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ولكن أصبح من الواضح أن سورية احتفظت بقدرة على صنع الأسلحة الكيميائية في انتهاك للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. والأسوأ من ذلك، وقعت المزيد

تؤدي تقارير الفريق القادمة إلى مزيد من التوضيح لحوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وللنظام العالمي لعدم الانتشار. وتعتقد اليابان أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية):** السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نرحب بالدول الخمس التي انضمت إلى عضوية المجلس مطلع هذا العام.

ما زلنا نؤمن بضرورة ترشيد استخدام وقت المجلس وموارده، وعدم عقد مناقشات في حال غياب تطورات تتطلب ذلك. إن انضمام خمسة أعضاء جدد إلى المجلس يدفعنا اليوم إلى تقديم عرض موجز لموقف سوريا بشأن الجوانب المتصلة بهذه المسألة. في هذا المجال أود أن أشير إلى ما يلي:

أولاً، أدانت الجمهورية العربية السورية مرارا استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وزمان، ومن قبل أي كان وتحت أية ظروف، وأكدت دائما أنها لم تستخدم على الإطلاق أي نوع من أنواع تلك الأسلحة المحظورة أو أية مواد كيميائية سامة.

ثانياً، إن أول حادثة استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا كانت في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، حين قامت مجموعات إرهابية بإطلاق قذيفة تحمل مواد كيميائية سامة على منطقة خان العسل في محافظة حلب، مما أدى لاستشهاد ٢٥ شخصا، معظمهم من قوات الجيش العربي السوري وإصابة ١١٠ غيرهم بحالات اختناق وإغماء. المؤسف أنه على الرغم من قيام سوريا بالطلب رسمياً إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بإرسال فريق تحقيق مستقل للتحقيق في تلك الحادثة، إلا أنه لم تتم زيارة موقع الحادثة، ولم يتم إجراء أي تحقيقات بشأنها حتى يومنا هذا.

أشكر السيد إييو على إحاطته. وتشيد اليابان بالعمل المهني والمحايد الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية.

لا ينبغي أبدا التسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت، ومن جانب أي طرف، وتحت أي ظرف من الظروف. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

ومن المؤسف أننا لم نشهد أي تقدم ملموس في هذا الملف، وقد أكد آخر تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى أنه

”لا يزال يتعدّر عدّ الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا“ (S/2022/1016، المرفق، الفقرة ١٨).

وترحب اليابان بالبيان المشترك الذي أدلى به الوفد الفرنسي في المؤتمر السابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الشهر الماضي. وفي البيان، كررت ٥٧ دولة عضوا، بما في ذلك اليابان، دعوتها لسورية لحل الثغرات والتناقضات العديدة في إعلانها والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتحث اليابان سورية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وينبغي أن تأخذ سورية القرار الذي اتخذ في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على محمل الجد. كما يجب على سورية التعامل بحسن نية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم جميع الوثائق المطلوبة لحل القضايا العالقة المتعلقة بالإعلانات الأولية واللاحقة التي قدمتها سورية.

ونأسف لأن جميع الجهود التي بذلت خلال العام الماضي لعقد الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية لم تكلل بالنجاح. وينبغي لسورية أن تتخذ الخطوات اللازمة لتسهيل عقد هذه المشاورات وأن تمتنع عن اختلاق المزيد من الأعدار لعرقلة دخول خبير تقني من فريق تقييم الإعلانات إلى أراضيها.

نرحب بمواصلة فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته، بما في ذلك التحقيق في حادثة دوما في عام ٢٠١٨. ونأمل مخلصين أن

قدمت سوريا التسهيلات لإنجاح زيارة فريق بعثة تقصي الحقائق التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. وجددت دعوتها إلى قيام هذا الفريق بإصدار تقاريره بشأن الحوادث الخمسة التي كانت قد أبلغت عنها سوريا. كما دعت إلى التزام هذا الفريق بوثيقة العمل المرجعية المتفق عليها والتقيد بأحكام الاتفاقية والحفاظ على المهنية والاستقلالية المطلوبة في أدائه لعمله، وبشكل خاص فيما يتعلق بجمع العينات والحفاظ على تسلسل عهدها، وإجراء المقابلات مع الشهود، وفحص السجلات والوثائق وعدم الاعتماد على المصادر المفتوحة.

وأشاد تقرير الجولة الثامنة لتفتيش مركز الدراسات والبحوث العلمية بالتعاون الكبير والتسهيلات التي قدمتها سوريا لفريق التفتيش خلال تلك الجولة، وأكد على عدم وجود أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية.

الجمهورية العربية السورية قدمت تقريرها رقم ١٠٩ بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ الذي تضمن الأنشطة التي أجرتها فيما يتصل بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها.

سوريا رحبت بطلب الأمانة الفنية زيارة فريق مصغر من أعضاء فريق تقييم الإعلانات إلى سوريا لإجراء أنشطة محدودة فيها خلال الشهر الجاري. وهذا يؤكد التزام سوريا وحرصها على التعاون مع فريق تقييم الإعلانات. وتنتظر إلى إجراء هذه الزيارة وتحقيق نتائج ناجحة لها.

في الختام، تؤكد سوريا على تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإغلاق هذا الملف، وتدعو الأمانة الفنية للمنظمة إلى التحلي بالمهنية والحيادية. كما نحث الدول الأعضاء على التعامل مع هذا الملف وفقا لطبيعته التقنية وإبعاده عن التسييس وعدم القفز إلى استنتاجات مسبقة. كما تؤكد سوريا على أن سلوكها المسؤول وتعاملها بحسن نية يثبتان أن ليس لديها ما تخفيه، وأن ممارسات التشكيك والنكران التي تقوم بها بعض الدول الغربية لخدمة أجنداتها السياسية المعروفة لن تقضي إلا إلى مزيد من تعقيد الأمور بهدف عرقلة إغلاق هذا الملف.

ثالثا، لقد انضمت الجمهورية العربية السورية طوعا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وأنهت تدمير جميع مخزوناتا ومرافق إنتاجها في العام ٢٠١٤ رغم الظروف الصعبة التي كانت تمر بها سوريا، كما حرصت على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والالتزام بتطبيق الاتفاقية حتى قبل تاريخ دخولها حيز النفاذ بالنسبة لها.

رابعا، على مدى السنوات التسع الماضية، منحت اللجنة الوطنية السورية ما يزيد عن ٥٠٠ تأشيرة دخول لموظفي الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، شملت جميع أفرقة المنظمة التي عملت في سوريا. كما سهلت عقد ٢٤ جولة مشاورات لفريق تقييم الإعلانات وإجراء ٩ جولات تفتيش لمركز الدراسات والبحوث العلمية. كما سيرت زيارات عديدة لبعثة تقصي الحقائق إلى سوريا، والتي كان آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. كما وافقت على نحو متواتر على تجديد الاتفاق الثلاثي بين سوريا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي يتيح تسهيل عمل أفرقة المنظمة التي تزور سوريا.

خامسا، رحبت سوريا بعقد المشاورات رفيعة المستوى بين السيد وزير الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهي تتطلع إلى عقد هذه المشاورات بأسرع وقت ممكن بعد أن يتم الاتفاق على جدول أعمالها.

سادسا، أكدت الجمهورية العربية السورية عدم شرعية ما يسمى "فريق التحقيق وتحديد الهوية" بالنظر إلى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لم تكلف الأمانة الفنية للمنظمة بولاية تحديد المسؤولية عن حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، مما يعني حصول تلاعب نصوص الاتفاقية، هدفه منح هذا الفريق ولاية غير شرعية. وبالتالي، فإن سوريا لا تعترف بأية استنتاجات لهذا الفريق غير الشرعي.

فيما يتعلق بالمستجدات المتصلة بتعاون سوريا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أود أن أحيطكم علما بما يلي.

واستخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لضمان المساءلة عن تلك الجريمة البشعة وتكريم مئات الأرواح البريئة التي أزهقت في هجمات الأسلحة الكيميائية في سورية. وختاماً، بوصفنا بلداً جاراً لسورية، نعتقد أن استمرار المجلس في النظر بانتظام في برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية بند ضروري وحاسم الأهمية في الجدول الشهري.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد جليل إيرافاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخاب اليابان عضواً جديداً في مجلس الأمن وعلى توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر. وأود أيضاً أن أهني أعضاء المجلس الآخرين المنتخبين حديثاً، إكوادور، وسويسرا، ومالطة، وموزامبيق. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للهند، أحد الأعضاء المنتهية ولايتهم، على إتمامها رئاستها بفعالية ونجاح في كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر جميع الأعضاء المنتخبين المنتهية ولايتهم على عملهم الدؤوب والجدير بالثناء خلال فترة عضويتهم في المجلس التي دامت سنتين.

لم تحدث تطورات جديدة منذ الجلسة السابقة المعقودة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9207). كما أن الإحاطة التي قدمها السيد إيبيو اليوم لم تتضمن أي نقاط جديدة بشأن الحالة. وتوضح جلسة اليوم مرة أخرى أن عدم إحراز تقدم والتطورات التي كشفت عنها الجلسات الشهرية المنتظمة المكررة بشأن هذه المسألة تهدر موارد الأمم المتحدة ووقت أعضاء المجلس.

وتدعم إيران حل المسائل العالقة على مسارها الفني في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال الحوار والتعاون البناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. تحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن يكون أي تحقيق محايداً ومهنيًا وموثوقاً وموضوعياً، ويجب أن يمثل امتثالاً تاماً لمتطلبات وإجراءات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرفض بشدة جميع الجهود الرامية إلى تقويض الاتفاقية وسلطة منظمة حظر

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

**السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة اليابان، وكذلك إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق، على بدء فترة عضويتها كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. ونشكر نائب الممثل السامي، السيد إيبيو، على إحاطته. ونشيد أيضاً بالأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تمسكها باستقلالها وحيادها وحسها المهني.

يبين التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/1016) أن المسائل المعلقة فيما يتعلق بالإعلانات الأولية واللاحقة للنظام السوري لا تزال قائمة. ونظراً للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي تم تحديدها والتي لا تزال غير محسومة، لا يمكن للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اعتبار الإعلان الذي قدمته سورية دقيقاً وكاملاً. وعلاوة على ذلك، لم تتجح حتى الآن جهود الأمانة الفنية لتنظيم الجولة التالية من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات سواء في سورية أو بيروت. ولا تزال الأمانة الفنية للمنظمة تنتظر رداً على استفساراتها بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التابعة للنظام وعدم التصريح بنقل اسطوانات الكلور المستخدمة في الهجوم الذي وقع في دوما في عام ٢٠١٨. ونتطلع إلى تلقي معلومات في الجلسة المقبلة للمجلس بشأن نتائج الأنشطة القطرية المحدودة التي سيتم تنفيذها في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير في سورية من قبل فريق مصغر من الأمانة الفنية. وندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم المعلومات اللازمة، لأنه ملزم بذلك بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن عمل بعثة تقصي الحقائق والتحقيقات الحالية التي يقوم بها فريق التحقيق وتحديد الهوية أمر بالغ الأهمية إذا أردنا إثبات حقيقة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولذلك، نتطلع إلى استكمال الدراسة والتحقيقات الجارية من جانب بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية، فضلاً عن تقريريهما المقبلين.

الأسلحة الكيميائية وندعو إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذا متوازنا وكاملا وغير تمييزي. وما زلنا نعتقد أن تسييس تطبيق الاتفاقية واستغلالها لتحقيق أهداف سياسية يقوض مصداقية كل من المنظمة والاتفاقية.

ونشيد بالجمهورية العربية السورية على مشاركتها الإيجابية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونعتقد أنها تستحق التقدير. ومن الضروري أيضا معالجة الشواغل المشروعة للحكومة السورية، بما في ذلك موقفها من عدم قانونية إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي منح ولاية غير قانونية. لقد قدمت سورية بانتظام تقاريرها الشهرية إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكان آخرها تقريرها المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، والذي تضمن سردا شاملا لجهودها في تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق تصنيعها. ونأمل أن يعقد الاجتماع الرفيع المستوى بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير خارجية سورية وأن يمهد ذلك الاجتماع الطريق أمام الطرفين لتسوية المسائل المعلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١١.